

بدوره قال الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد.. (.....) ”إن الصهاينة وحماهم وصلوا إلى طريق مسدود والوقت يمضي لمصلحة شعوب المنطقة وضد الأعداء والوقت يمر لغير مصلحة المحتلين الصهاينة؛ فهم وصلوا إلى طريق مسدود وما يقومون به وممارساتهم وضغوطهم وتهديداتهم على الشعب الفلسطيني كلها ناجمة عن ضعفهم“.

وأضاف الرئيس أحمددي نجاد.. ”إن الأخبار والأنباء تقول إنهم يكررون أخطاء الماضي ونعلم أنا والرئيس الأسد، والشعبان السوري والإيراني يعلمان وشعوب المنطقة تعلم إذا أراد الكيان الصهيوني أن يكرر أخطاء الماضي مرة أخرى فهذا يعني موته المحتوم؛ فهذه المرة كل شعوب المنطقة وفي مقدمتهم سورية وإيران ولبنان والعراق وجميع الشعوب سيقفون في وجه هذا الكيان“.

وقال الرئيس أحمددي نجاد ”إنه يجب على العالم أن يعلم أن الشعب الإيراني إلى جانب الحكومة والشعب في سورية والمقاومة الفلسطينية وقد أشار الرئيس الأسد بشكل جميل إلى أنهم كانوا يتمنون الشرق الأوسط الكبير تحت هيمنة الصهاينة واليوم هذه الأمنية دفنت. وأقول لهم إن الشرق الأوسط الجديد هو في طور التحول“.. داعياً الصهاينة إلى العودة لرشدتهم وأن ”يعترفوا بحقوق شعوب المنطقة ويحترموا شعوبها وأن يعلموا إذا ساروا في المسار الخاطئ للماضي فلا مكان لهم في منطقتنا“.

(.....)

## وثيقة رقم 69:

وثيقة أعدها صائب عريقات يطرح فيها عدة طرق للمقاومة اللا عنفية في ضوء استمرار تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط<sup>69</sup> [مقتطفات]

27 شباط / فبراير 2010

(.....)

### أولاً: المقدمة:

الهدف من هذه الورقة هو تحديد الرؤية للمستقبل. فعلى ضوء توقف عملية السلام وتراجع إدارة الرئيس الأمريكي أوباما عن مواقفها المعلنة بشأن وقف الاستيطان، ومرجعيات عملية السلام، واستناداً لإصرار الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو على رفض استئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008. ورفض تنفيذ أي من التزامات المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وإصرار حماس على رفض المصالحة وتوقيع الوثيقة المصرية، ورفض المرسوم الرئاسي بالعودة إلى صناديق الاقتراع لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

ومع استمرار سياسة التجاذب والمحاور في الدول العربية والإقليمية، (إيران وتركيا)، وما يتهدد المنطقة من مخاطر حقيقية تشمل انهيارات واحتمالات حروب جديدة.

وأمام ما يتم من تفاهات وصفقات بين روسيا وأمريكا، والصين وأمريكا، ونظراً لعدم تمكن دول الاتحاد الأوروبي من اعتماد سياسة خارجية واحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وعدم الرغبة

للخروج عن المواقف الأمريكية. ولما كانت الأمم المتحدة مجرد انعكاس لأعضائها. وجدنا من الضرورة بأن نكتب هذه الورقة، وإن كنا ندرک محدودية البحث عن تحقيق مكاسب، فإن أقل ما يمكن أن نقوم به يتمثل بالحد من الضرر، وتوحيد لغة الخطاب، والحفاظ على حقوقنا كافة، ارتكازاً إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، والضغط على الحكومة الإسرائيلية عبر فضح سياساتها ومواقفها من خلال كافة المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

**ثانياً: أين وصلت المفاوضات بين الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت:**

1- في 30/ تموز 2008، عقد لقاء أمريكي - فلسطيني - إسرائيلي في وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن برئاسة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس، وبحضور وفدين إسرائيلي وفلسطيني وتم الاتفاق على ما يلي: -

أ- قاعدة المفاوضات هي خارطة الرابع من حزيران عام 1967 وبما يشمل القدس الشرقية، والبحر الميت وغور الأردن، والمناطق الحرام (No man's Land) وقطاع غزة.

ب- مبدأ تبادل الأرض بشكل متفق عليه وبما يشمل ربط جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ت- مساحة المناطق الحرام عشية الرابع من حزيران عام 1967، 46 كم<sup>2</sup>، تم الاتفاق على اقتسامها 50%-50% بين الدولتين.

ث- هدف عملية السلام تحقيق مبدأ الدولتين استناداً لهذا التفاهم.

وجاءت الوزارة رايس إلى رام الله وأكدت هذا الاتفاق للرئيس محمود عباس يوم 2008/8/15. على ضوء هذا الاتفاق كُثفت اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية على كافة المستويات ومن ضمن ذلك 12 لجنة لكافة قضايا المفاوضات عقدت (288 لقاء). إلا أن المفاوضات الجدية جرت بين الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووصلت إلى ما يلي:-

أ- الحدود: الرابع من حزيران 1967، طرح الجانب الفلسطيني: تبادل ما نسبته 1.9% بالقيمة والمثل، وذلك بعد تثبيت حدود دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران 1967.

وطرح الجانب الإسرائيلي: ضم 6.5% من مساحة الضفة الغربية، وإعطاء ما نسبة 5.8% من أراضي عام 1948، وتكون النسبة الباقية 0.07 [0.7%] بدل الممر الجغرافي الرابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- القدس: طرح الجانب الإسرائيلي: بأن الأحياء العربية في القدس الشرقية تكون جزءاً من فلسطين (بيت حنينا، شعفاط، العيسوية، الطور، سلوان، رأس العامود، الصوانة والثوري وباقي الأحياء العربية). في حين تكون جميع المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالبلدة القديمة، طرح الطرف الإسرائيلي مفهوماً لما يسمى الحوض المقدس، مع ترتيبات خاصة، ترفع فيها السيادة عن الطرفين.

أما الجانب الفلسطيني فتمسك: بأن القدس الشرقية، مثلها مثل باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة، تُعتبر منطقة محتلة وينطبق عليها مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير



بالقوة، وسوف تكون عاصمة لدولة فلسطين التي سوف تحترم الديانات وتؤسس على ركائز حرية العبادة للجميع.

ت-اللاجئون: طرح الجانب الإسرائيلي: -

- عودة 1000 لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل سنوياً ولمدة خمس سنوات، وتكون عودتهم لأسباب إنسانية.

- العودة لدولة فلسطين شأن داخلي فلسطيني.

- ينشأ صندوق دولي للتعويضات وتكون إسرائيل عضواً فيه.

- رفضت إسرائيل تحمل أي مسؤولية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين.

- تتحمل إسرائيل مسؤولية خاصة في تعويض اللاجئين.

- يتم بحث إيجاد حلول لممتلكات اللاجئين.

طرح الجانب الفلسطيني:-

- حق العودة كفله القانون الدولي وقرار الجمعية العامة رقم "194".

- اللاجئ له الحق في الاختيار:

أ- العودة إلى إسرائيل.

ب- العودة إلى الدولة الفلسطينية.

ت-البقاء مكانه أو الذهاب إلى مكان آخر.

- العودة إلى دولة فلسطين يخضع فقط للقانون الفلسطيني.

- ينشأ صندوق دولي للتعويضات، بحيث يتم تعويض كافة اللاجئين مهما كان خيارهم، فالحق هو العودة والتعويض وليس العودة أو التعويض.

- تعويض الدول المضيفة.

ث-المياه: طرح الجانب الإسرائيلي:-

- تأسيس تعاون إقليمي لحل مشكلة المياه.

- إقامة محطات تحلية للمياه في إسرائيل وتزويد دولة فلسطين بما تحتاجه من مياه.

- احتفاظ إسرائيل بسيطرتها على أحواض المياه.

الجانب الفلسطيني طرح: -

- حل قضية المياه وفقاً للقانون الدولي.

- أحواض المياه الفلسطينية تكون ضمن سيادة دولة فلسطينية.

- حقوق فلسطين المائتة في نهر الأردن.

- البحر الميت، فلسطين دولة مشاطئة لها 37 كم طول و220 كم<sup>2</sup> المساحة الإجمالية.
- 12 ميل إقليمي لقطاع غزة على البحر المتوسط.
- التعويض عن سرقة إسرائيل لمياهنا منذ عام 1967.
- التعاون لحل مشكلة المياه إقليمياً.
- ج- الأمن: طرح الجانب الإسرائيلي:
  - دولة فلسطينية منزوعة السلاح.
  - وجود إسرائيلي في عدة مواقع في دولة فلسطين.
  - يكون لإسرائيل السيطرة على المجال الجوي لفلسطين.
  - طرح الجانب الفلسطيني:
    - تحريم أي وجود إسرائيلي على أراضي الدولة الفلسطينية.
    - تكون حدود فلسطين ومعاييرها وأجوائها ومياهها الإقليمية تحت سيادتها الكاملة.
    - الموافقة على وجود طرف ثالث لفترة زمنية محددة.
    - يكون لدى فلسطين وبالتعاون مع الطرف الثالث الحق في امتلاك الأسلحة المطلوبة للنهوض بمسؤولياتها كاملة.

ح- الأسرى:

طرح الجانب الفلسطيني: أن تقوم إسرائيل بالإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين عند توقيع الاتفاق النهائي.

2- وديعة عند الطرف الأمريكي:

في تاريخ 2008/12/18، وقبل شهر من انتهاء ولاية الرئيس بوش توجه الرئيس محمود عباس إلى واشنطن والتقى الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث قدم له منظومة احتوت على ملخص لأين وصلت المفاوضات بين الجانبين حول كافة القضايا. وعندما أطلع الرئيس بوش عليها قال "أريد وفداً إسرائيلياً وفلسطينياً في الثالث من شهر يناير 2009 لمراجعة هذه المنظومة والخرائط ووضع الأحرف الأولى عليها، وذلك لنقلها إلى الإدارة الأمريكية الجديدة مع توصية ببدء المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008". وأضاف قائلاً للرئيس أبو مازن: "لقد قمت بكل ما عليك، لا يستطيع أحد أن يوجه لكم اللوم، أنا قمت بما علي وأنت قمت بما عليك، لكن الجانب الإسرائيلي سقط في دوامة مشاكله الداخلية، وتهرب من الاتفاق".

رد الرئيس أبو مازن: سأرسل د. صائب عريقات ومعه فريق فني لمراجعة منظومة المواقف والخرائط يوم الثالث من يناير 2009، وسيكون ذلك بمثابة الوديعة عندكم؟.

بدلاً من الذهاب إلى واشنطن قرر أولمرت شن الحرب الإجرامية على قطاع غزة.



وعلمنا من إدارة الرئيس بوش أنهم تركوا رسالة مكونة من (11) صفحة لإدارة الرئيس أوباما تتضمن تفاهم رايس في 2008/7/30، وملخص لأين وصلت المفاوضات بين الجانبين.

### ثالثاً: ما طلبه الرئيس أبو مازن من الرئيس أوباما؟

كان الاتصال الأول للرئيس أوباما بعد يوم واحد من توليه الرئاسة مع الرئيس أبو مازن، وقام بتعيين السيناتور جورج ميتشيل مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط في اليوم الثالث لتوليه الرئاسة. وأبدى الرئيس أوباما في كافة المناسبات حرصه على تحقيق مبدأ الدولتين بأسرع وقت ممكن: "تحقيق الأمن للإسرائيليين والعدالة للفلسطينيين من خلال تحقيق مبدأ الدولتين، دولة إسرائيل تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة فلسطين".

بدء التحضيرات لزيارة الرئيس أبو مازن إلى واشنطن في شهر آذار 2009، حيث توجه د. صائب عريقات إلى واشنطن والتقى الجنرال جيم جونز مستشار الأمن القومي والوزيرة هيلاري كلينتون، والسيناتور ميتشيل وغيرهم من المسؤولين. وركزنا على أن المفاوضات قد استنفذت أغراضها، وأن الأوان قد حان لطرح الرئيس أوباما مبادئ للحل النهائي (End Game)، استناداً إلى تفاهم رايس 2008/7/30. كان الرد الأمريكي أنه من السابق لأوانه الحديث عن الحل النهائي، إذ إن إدارة الرئيس أوباما والسيناتور ميتشيل والوزيرة كلينتون يدرسون المسائل من كافة جوانبها لتحديد أفضل الطرق للتوصل إلى تحقيق مبدأ الدولتين على الأرض.

- في 28 أيار 2009، التقى الرئيس محمود عباس الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض وطلب منه:-
  - 1- طرح مبادئ للحل النهائي (End Game)، حول كافة القضايا: الحدود، القدس، الاستيطان، اللاجئين، المياه، الأمن والإفراج عن المعتقلين.
  - 2- الاستناد إلى منظومة أين وصلت المفاوضات مع حكومة أولمرت.
  - 3- ضرورة تحديد سقف زمني لإتمام المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.
  - 4- وتحديد مدة زمنية لإتمام انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط الرابع من حزيران عام 1967.
  - 5- يكون إعلان الدولة الفلسطينية بعد استكمال الانسحاب، مع التأكيد على رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة.
  - 6- بالتوازي مع استئناف المفاوضات على أساس تنفيذ مبادئ الرئيس أوباما. يقوم كل طرف بتنفيذ ما عليه من التزامات من المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وتحديد وقف النشاطات الاستيطانية بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي وبما يشمل القدس، وإعادة الأوضاع على الأرض إلى ما كانت عليه في 28 أيلول 2000، وفتح المكاتب والمؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية ورفع الحصار والإغلاق عن الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.
- وأكد الرئيس أبو مازن أننا سوف نستمر في تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة علينا. (مرفق قائمة بالالتزامات التي ترتبت على الطرفين في المرحلة الأولى من خارطة الطريق وكذلك ملخص للانتهاكات الإسرائيلية "ملحق رقم 1").

رد الرئيس أوباما على اقتراح الرئيس أبو مازن بما يلي:-

- 1- أن علينا استعادة المصدقية لعملية السلام، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بتنفيذ التزامات المرحلة الأولى من خارطة الطريق.
  - 2- على إسرائيل أن تنفذ التزاماتها وتحديداً وقف الاستيطان بما في ذلك النمو الطبيعي.
  - 3- على الجانب الفلسطيني الاستمرار في تنفيذ كافة التزاماته والعمل على وقف التحريض.
  - 4- على الدول العربية أن تقوم بخطوات تجاه إسرائيل لتعزيز الثقة.
  - 5- وعلينا استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.
  - 6- لن نقوم بطرح أي مواقف في المرحلة الحالية، وعلينا أن نرى كيف تتطور المفاوضات.
  - 7- طلب من الرئيس أبو مازن وجود استمرار بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتعزيز مبادئ المساواة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون.
  - 8- أعتبر أن إنشاء دولة فلسطينية، مصلحة أمريكية عليا.
- بعد أسبوع من اللقاء، جاء الرئيس أوباما إلى الشرق الأوسط وألقى خطاب جامعة القاهرة الذي ركز فيه على "ضرورة وقف حقيقي للاستيطان الإسرائيلي".

#### رابعاً: مواقف الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو:

- 14 حزيران 2009، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي خطاباً في معهد هرتسليا، حدد فيه سياسات حكومته بما يلي: -
- 1- اعتبار القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل لن يتم التفاوض حولها.
  - 2- عدم السماح بعودة حتى ولو لاجئ فلسطيني واحد إلى إسرائيل.
  - 3- الاستمرار في البناء في المستوطنات تلبية لحاجات النمو الطبيعي. أما القدس فهي تعتبر أعمال بناء عادية ولا يمكن اعتبار ما يجري في الأحياء اليهودية (المستوطنات) بناءً استيطانياً، ورفض العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967.
  - 4- اعتراف الجانب الفلسطيني بدولة إسرائيل كدولة يهودية.
  - 5- سيطرة إسرائيل على المعابر والأجواء الفلسطينية.
  - 6- يحق للفلسطينيين عند موافقتهم على ما ورد أعلاه إعلان دولة (القصد مناطق أ+ب) أي دولة ذات حدود مؤقتة.
  - 7- تكون هذه الدولة منزوعة السلاح.
  - 8- دعوة الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة. (لاحظ قائمة شروط نتانياهو الواردة أعلاه).
- اتضح من خطاب نتانياهو أنه:-

- 1- يرفض وقف الاستيطان بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي.
- 2- القدس مستثناة من أي نقاش حول هذه المسألة.



3- رفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.

4- عدم التفاوض حول القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، والأمن، أي ضرورة قبول الجانب الفلسطيني للمواقف الإسرائيلية إضافة إلى قبولهم بإسرائيل كدولة يهودية كشرط لقبول إسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة دون القدس ومع إسقاط ملف اللاجئين من المفاوضات ومع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على المعابر والأجواء الفلسطينية. واستمرت حكومة نتانياهو بفرض نظام الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية وفرض حصار مطبق على مدينة القدس الشرقية، وهدم لبيوت وتهجير السكان ومصادرة الأراضي، إضافة إلى تشديد الحصار على قطاع غزة بما في ذلك منع كافة مواد البناء وإعادة الإعمار مع استمرار توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

#### خامساً: الصفقة بين السيناتور ميتشيل ونتانياهو:

أجرينا مع السيناتور جورج ميتشيل وفريقه منذ تولي إدارة الرئيس أوباما في 20 كانون ثاني ولغاية نهاية شهر نوفمبر 2009، (31 اجتماعاً)، في (القدس، رام الله، أريحا، واشنطن، نيويورك، عمان، وأبو ظبي).

كان السيناتور ميتشيل في كل مرة يلتقي بنا يقول: "استمروا في تنفيذ التزاماتكم، فليس لدي ما أطلبه منكم، عملي الرئيسي يركز على الإسرائيليين، فعليهم أن يدركوا أن عليهم وقف الاستيطان بما في ذلك النمو الطبيعي واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008. وعلى الدول العربية إيداع خطوات تطبيع مع إسرائيل عندنا، وذلك لتحفيز إسرائيل على القيام بالخطوات المطلوبة منها".

بقي هذا الحال حتى شهر آب، حيث بدأ ميتشيل يتحدث بطريقة مختلفة ويقول: "لم نعد نريد أي خطوات من الدول العربية، وبالنسبة لإسرائيل فنحن لم نتوصل إلى صفقة معهم حتى الآن ولكن يبدو أننا لن نحصل على كل ما نريد".

في شهر أيلول 2009 وقبل أيام من انعقاد الدورة السنوية للجمعية العامة جاء ميتشيل إلى رام الله يوم 15/ أيلول، واقترح رسمياً على الرئيس المشاركة في لقاء ثلاثي (أوباما - أبو مازن - نتانياهو) يُعقد في نيويورك يوم 22/ أيلول، ويعلن فيه عن استئناف المفاوضات النهائية.

سأل الرئيس أبو مازن: "هل تمكنتم من إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان بشكل تام وبما يشمل القدس؟ وكذلك استئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008؟".

رد السيناتور ميتشيل: "لم نتوصل إلى الصفقة بعد، فنحن بحاجة إلى الاتفاق على المدة الزمنية لوقف الاستيطان أما بالنسبة لوقف الاستيطان فلقد حصلنا على أفضل ما أمكننا الحصول عليه".

لم يُفصح ميتشيل عن الصفقة، ولكن كنا قد حصلنا على معلومات أكيدة من الجانب الإسرائيلي تحدد الصفقة بما يلي:-

1- استمرار بناء 3000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية.

2- استثناء القدس من الصفقة.

- 3- استمرار البناء في المباني العامة والبنى التحتية.  
 (الرجاء مراجعة ملحق رقم "2" لتوضيح الصفقة بين السيناتور ميتشيل ونتناياهو).  
 أما على صعيد استئناف المفاوضات فلقد اتفق ميتشيل مع نتناياهو على ما يلي:-
- 1- العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة.
  - 2- ستشمل مواضيع المفاوضات: القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه والأمن.
  - 3- لن تبدأ المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.
  - 4- لا يتم الإشارة إلى تفاهم رايس 2008/7/30.
  - 5- يستطيع كل طرف أن يطرح ما يريد.
- لمحاولة تغطية التراجع الأمريكي، عرضت الإدارة الأمريكية على د. صائب عريقات وفريقه في واشنطن في 30 أيلول و20 أكتوبر/2009، أن ترسل رسائل ضمانات تتضمن:-
- 1- إقرار الإدارة الأمريكية بأن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي.
  - 2- إقرار الإدارة الأمريكية بأن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل غير شرعي.
  - 3- تتعهد الإدارة الأمريكية ببذل كل جهد ممكن لإنهاء المفاوضات في مدة 24 شهراً تقوم عندها دولة فلسطين المستقلة.
- رفض الرئيس محمود عباس هذا العرض رفضاً قاطعاً، وأعلم السيناتور ميتشيل أنه لن يحضر إلى اللقاء الثلاثي المقترح في نيويورك.
- أمام هذا الموقف تراجع إدارة الرئيس أوباما عن نيتها إعلان استئناف المفاوضات في اللقاء الثلاثي المقترح، وأصررت على عقد اللقاء الثلاثي بحضور الرئيس أوباما لتأكيد التزام الرئيس أوباما بمبدأ الدولتين وهذا ما تم.
- أكد الرئيس أوباما خلال اللقاء الثلاثي: "التزامه بمبدأ الدولتين، وأن كافة القضايا الرئيسية بما فيها القدس ستكون على مائدة المفاوضات".
- رد نتناياهو على الرئيس أوباما قائلاً: "أنا على استعداد لاستئناف المفاوضات ولكنك تعرف موقفى من القدس".
- الرئيس أبو مازن: "أكد التزام م.ت.ف. بعملية السلام ووجوب وقف الاستيطان بشكل تام وبما يشمل القدس واستئناف مفاوضات الوضع النهائي من النقطة التي توقفت عندها. وكرر رفضه لخيار الدولة ذات الحدود المؤقتة"، والرفض القاطع أيضاً ليهودية دولة إسرائيل.
- وخلال اللقاءات مع الإدارة الأمريكية مع الرئيس أبو مازن (هيلاري كلينتون وميتشيل في أبو ظبي وعمان)، أو مع د. صائب عريقات (جيم جونز، هيلاري كلينتون وميشيل) في واشنطن وأريحا. حاولت الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة فلسطينية على استئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان، وتحديد المرجعية، إلا أن الرئيس أبو مازن رفض ذلك رفضاً مطلقاً، بل ذهب حتى



إلى الإعلان عن عدم نيته الترشح لفترة رئاسية جديدة، مع الاحتفاظ لنفسه باتخاذ خطوات أخرى لم يعلن عنها، باعتبار ذلك من الأسباب التي جعلت الرئيس أبو مازن يعلن عن ذلك.

### حصيلة الموقف الأمريكي:-

- 1- تراجع عن مواقف الرئيس أوباما بشأن وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.
- 2- يريدون تغطية التراجع بإرسال رسائل تطمينات حول عدم شرعية الاستيطان أو ضم القدس، وعلى الرغم من الأهمية المعنوية لذلك، فلا أهمية قانونية لمثل هذه الرسائل.
- 3- يكون نتناياهو قد شطب المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة من خارطة الطرق، وأبقى على المرحلة الثانية أي تحويل خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة إلى مسار إجباري.
- 4- يبدو أن تطورات الملف الإيراني، والأوضاع الداخلية الأمريكية، والوضع في أفغانستان والعراق، كانت وراء التراجع الأمريكي.
- 5- رحبت الإدارة الأمريكية بقرارات نتناياهو حول الاستيطان في 2009/11/25.

### سادساً: المواقف العربية والإقليمية:

تفاءلت الدول العربية والإسلامية من انتخاب الرئيس أوباما، وقررت التعاون معه ومساعدته لأبعد الحدود كل في محاولة لتحقيق مصالحه وتطلعاته الداخلية والخارجية. أما على صعيد مهمة ميتشيل، رفضت غالبية الدول العربية فكرة تقديم ودائع بخطوات تطبيعية تجاه إسرائيل لتشجيع إسرائيل على القيام بما هو مطلوب منها على صعيد وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات.

الدول العربية ربطت التطبيع مع إسرائيل بتنفيذ مبادرة السلام العربية، أي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967.

وبعد أن اتضح للسيناتور ميتشيل رفض حكومة نتناياهو لوقف الاستيطان بشكل تام، توقف عن مطالبة الدول العربية القيام بخطوات تطبيعية تجاه إسرائيل.

أما على صعيد استئناف المفاوضات فإن مواقف الدول العربية تأرجح بين تأييد الموقف الفلسطيني الذي ربط وقف الاستيطان التام وتحديد المرجعيات باستئناف المفاوضات، وبين الدعوة لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة، كما ورد في البيان المشترك لتسع دول عربية مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في نيويورك 26/أيلول/2009.

وبقي هذا الموقف إلى أن عقدت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية اجتماعاً طارئاً لها، بناءً على طلب من فلسطين يوم 12/نوفمبر/2009. حيث جاء في البيان الختامي ما يلي:-

- 1- تأكيد الالتزام بالموقف العربي بعدم إمكانية استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بدون قيام إسرائيل بتنفيذ التزامها بالوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

2- استئناف مفاوضات الوضع النهائي حول القضايا الرئيسية وعلى رأسها القدس واللاجئين من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.

3- الإعراب عن القلق من تراجع الموقف الأمريكي حول الاستيطان ومتطلبات استئناف المفاوضات. لقد أصبح الموقف العربي واضحاً ومحددًا فلم يقل العرب في بيانهم أنهم يدعمون الموقف الفلسطيني لاستئناف المفاوضات، بل قالوا "إن موقفهم يتمثل بوجود وقف تام للاستيطان وبما يشمل القدس واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008".

إضافة إلى الإعراب عن القلق من تراجع الموقف الأمريكي، وأيضاً تأييد الموقف الفلسطيني بالذهاب إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يعترف بإقامة دولة فلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1967. أي ترسيم الحدود، وهذا ليس إعلان استقلال من جانب واحد، أو قرار أحادي، بل هو قرار يستند إلى قرار مجلس الأمن "1515" الذي اعتمد خارطة الطريق ومبدأ إقامة دولتين. والآن المطلوب دولياً هو ترسيم حدود دولة فلسطين، لأنه إذا ما تم ذلك فإن كافة إجراءات إسرائيل من ضم واستيطان وتهجير سكان وخلق حقائق على الأرض سوف لا تخلق حق ولا تنشئ التزام.

هناك إجماع عربي، حول كافة هذه المسائل، ولا بد من الاستفادة من بيان لجنة متابعة المبادرة العربية والتوصيات التي جاءت به، ووضعها أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب لإقرارها في أسرع وقت ممكن. وعلى ضوء القرارات التي أعلن عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي نتناياهو يوم 2009/11/25، والتي لم تأت بأي جديد، سوى الترحيب الأمريكي الرسمي بها، فإننا نرى أن يتحدث العرب مع أمريكا بلسان واحد. فهناك احتمال أن يكون لقرارات نتناياهو انعكاسات على الرأي العام العالمي، من ناحية أنه اتخذ خطوة إلى الأمام ووافق على تجميد للاستيطان لمدة عشرة أشهر، ورحبت أمريكا بذلك، وأن الطرف الذي يُعرقل استئناف المفاوضات هو الجانب الفلسطيني.

الولايات المتحدة سوف تحاول الآن استخدام دول العالم بما فيها بعض الدول العربية للضغط على الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات وفقاً لرؤية نتناياهو. لذلك علينا تكثيف الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، والدول العربية لتبيان حقيقة مواقف نتناياهو والتي تعني استمرار النشاطات الاستيطانية، وفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، ورفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.

(.....)

تاسعاً: ما العمل؟ التوصيات والخيارات:-

أولاً: الصعيد الإسرائيلي: -

1- الإصرار على موقفنا بوجود وقف النشاطات الاستيطانية بشكل تام وبما يشمل القدس، واستئناف مفاوضات الوضع النهائي حول كافة القضايا الرئيسية (القدس، اللاجئين والإفراج عن المعتقلين والمستوطنات والمياه والأمن، والحدود)، من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.



- 2- التأكيد على أن ذلك لا يمثل شروطاً فلسطينية بل التزامات ترتبت على الجانب الإسرائيلي من المرحلة الأولى من خارطة الطريق.
- 3- إعادة التأكيد على أن الجانب الفلسطيني سوف يستمر بتنفيذ كافة ما ترتب عليه من التزامات في المرحلة الأولى من خارطة الطريق.
- 4- رفض (خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة)، وإعادة التأكيد على ذلك.
- 5- التمسك بخيار الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، والتحذير بأن استمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وفرض الحقائق على الأرض والإملاءات، تؤدي إلى تقويض خيار الدولتين.
- 6- التمسك بحقنا في المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال وسياساته الاستيطانية وبناء جدار التوسع والضم، والحصار والإغلاق، وهدم البيوت ومصادرة الأراضي والاعتقالات والاعتقالات.
- 7- التذكير على الدوام بأن التزامات الحكومة الإسرائيلية في المرحلة الأولى من خارطة الطريق تشمل إضافة إلى وقف النشاطات الاستيطانية بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي:
  - إزالة البؤر الاستيطانية التي أُقيمت منذ آذار 2001.
  - فتح المكاتب والمؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية.
  - إعادة الأوضاع على الأرض إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول 2000، وبما يشمل المعابر الدولية، ورفع الحصار والإغلاق (عن الضفة الغربية وقطاع غزة)، واستعادة المكانة القانونية والأمنية لمناطق (أ+ب).
  - وقف الاقتحامات والاعتقالات والاعتقالات، وكل ما من شأنه تدمير بناء الثقة، إضافة إلى الإفراج عن المعتقلين.
- 8- إبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات حول القضايا النهائية وفقاً لتنفيذ التزامات المرحلة الأولى من خارطة الطريق، فحكومة نتانياهو من خلال حملة إعلامية منظمة تحاول التضليل بأنها تريد المفاوضات والسلام وأن الجانب الفلسطيني يرفض باستمرار.
- 9- تبيان حقيقة ما طرحه نتانياهو حول وقف الاستيطان لمدة عشرة أشهر بما يلي:
  - إسرائيل سوف تستمر في بناء 3000 وحدة استيطانية، في الضفة الغربية.
  - القدس الشرقية مستثناة من القرار الإسرائيلي، وسوف يستمر البناء في آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية.
  - استمرار البناء في المباني العامة والبنى التحتية.
  - كل ذلك يعني أنه سيكون هناك بناء في المستوطنات أثناء فترة العشرة أشهر القادمة (ما يسميه بالتجميد)، أكثر مما كان عليه في العشرة أشهر الماضية، (انظر ملحق رقم 2).
  - التأكيد على خطورة استثناء القدس الشرقية، من الناحية السياسية، فصل القدس عن الضفة، كسابقة خطيرة. وهو ما يخالف الموقف الأمريكي، ومواقف باقي دول العالم، التي لم تعترف بقرار إسرائيل بضم القدس الشرقية.

وهذا الأمر لوحده يكفي لتقويض عملية السلام. فلا مجال للسلام دون أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

10- تفعيل الاتصالات والعلاقات مع معسكر السلام الإسرائيلي، بغض النظر عن ضعفه في المرحلة الحالية.

11- رفض محاولات حكومة نتانياهو شطب المرحلتين الأولى والثالثة من خارطة الطريق، ورفض أي حلول انتقالية أو مرحلية.

ثانياً: الصعيد الأمريكي، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة (اللجنة الرباعية الدولية):-

1- التأكيد على طلب الرئيس محمود عباس بوجوب اعتراف اللجنة الرباعية بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل. وذلك على أساس القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ومما يشمل: "242"، "338"، "1397"، "1515"، وقرار الجمعية العامة "194"، وخارطة الطريق، والاتفاقات الموقعة بين الجانبين ومبادرة السلام العربية. ولا بد من تحديد سقف زمني لمفاوضات الوضع النهائي.

2- الإعراب عن القلق من تراجع الإدارة الأمريكية عن موقفها الداعي لوقف الاستيطان الإسرائيلي بشكل تام. والمطالبة بتصحيح الموقف.

3- تطوير منظومة تقوم على أساس المصالح، خاصة وأن للولايات المتحدة أكثر من 230 ألف جندي في منطقة الشرق الأوسط، وتبيان أن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة لن يأتي إلا بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

4- تبيان خطورة قبول أعضاء في اللجنة الرباعية لمحاولات حكومة نتانياهو الفصل بين القدس الشرقية والضفة الغربية. أو إعطاء شرعية لأي عمل استيطاني في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.

5- استطعنا من خلال تواصل الرئيس أبو مازن مع دول الاتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة، أن نقنع هذه الأطراف بعدم إصدار بيان للجنة الرباعية يرحب بإعلان نتانياهو حول الاستيطان، وفصل القدس عن الضفة الغربية. (حاولت الإدارة الأمريكية إصدار بيان مشترك من خلال اتصالات أجرتها مع أطراف الرباعية، إلا أن جهودنا مع هذه الأطراف أدت إلى عدم إصدار البيان).

لكن هذا لا يعني أن نطمئن، فجهود أمريكا ومصالحها مع هذه الأطراف ومصالح هذه الأطراف معها، تُحتم علينا استمرار التواصل مع أطراف الرباعية وإقناعها بالالتزام بما جاء في بيان اللجنة الرباعية الذي صدر يوم 2009/9/25. على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. واستمرار تبني موقفنا حول وقف الاستيطان بشكل تام واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008.

6- لا بد من التواصل مع روسيا ودول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والصين واليابان، وباقي المجموعات الدولية لإقناعها بضرورة الحفاظ على خيار الدولتين من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن بتزسيم حدود دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل. وهذا تأكيداً لقرارات الشرعية



الدولية بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة. هذا ليس إعلان استقلال، وليس إعلاناً أحادي الجانب. فترسيم الحدود مطلوب من مجلس الأمن، الذي أصدر القرار "1515" عام 2003، حيث وافق على مبدأ الدولتين والمطلوب الآن ترسيم حدود الدولة على اعتبار ذلك مقوماً من مقومات الدولة إضافة إلى السلطة المنظمة والعنصر البشري (مقومات الدول حسب ميثاق الأمم المتحدة).

7- البحث الجدي مع أطراف اللجنة الرباعية، وتحديداً روسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وباقي المجموعات الدولية، لطلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية حول الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1967، وبما يشمل النشاطات الاستيطانية والاعتداءات وتهجير السكان وفرض الحقائق والإملاءات خاصة في مدينة القدس الشرقية، والحصار والإغلاق المفروضين على الضفة الغربية وقطاع غزة.

8- بدء النقاش مع اللجنة الرباعية وباقي المجموعات الدولية لتفعيل ميثاق جنيف الرابع لعام 1949 (حماية المدنيين زمن الحرب)، من خلال الطلب من الدولة الحاضنة سويسرا، طلب اجتماع الدول المتعاقدة.

9- حث الإدارة الأمريكية على طرح مبادئ حل قضايا الوضع النهائي، وذلك استناداً لمبدأ الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، ووضع المحددات على باقي قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها قضية اللاجئين والقدس والإفراج عن المعتقلين، استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

إن طرح الإدارة الأمريكية بدعم من باقي أعضاء اللجنة الرباعية، سيعني أن المفاوضات الثنائية ستركز على آليات تنفيذ الانسحاب والجدول الزمني وفرق الرقابة، وليس على المضمون. لأن المضمون يجب أن يتم حسمه في مجلس الأمن، ومن قبل المجتمع الدولي استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة. ولا بد أن يشمل ذلك سقفاً زمنياً للتنفيذ بعد التوصل إلى الاتفاق النهائي.

10- حث الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بحدود دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وتثمين موقفهم الأخير في إعلان الاتحاد الأوروبي - بروكسل 2009/12/8.

11- الطلب من باقي المجموعات الدولية، الاتحاد الأوروبي، المجموعة اللاتينية، المجموعة الإفريقية، المجموعة الآسيوية، ومجموعة عدم الانحياز، إعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. وكذلك من كافة الدول التي لم تعترف، ورفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى المستوى الدبلوماسي لباقي الدول. (سفارة بكل ما يرافقها من حقوق السيادة للدول).

والطلب من الأمم المتحدة رفع مستوى تمثيل دولة فلسطين من مراقب إلى دولة كاملة العضوية.

12- التمسك بقواعد وأسس القانون الدولي في كافة خطواتنا المستقبلية، وتأكيد التزامنا بهذه القواعد والأسس وما تفرع عنها.

## ثالثاً: الصعيد الفلسطيني والعربي:

- 1- تكثيف الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء انقلاب حركة حماس في قطاع غزة. وتبيان الطرف المعطل والطلب من الدول العربية والإسلامية وعلى كافة المستويات الثنائية والجماعية تحميل حركة حماس مسؤولية تعطيل المصالحة برفضها التوقيع على وثيقة المصالحة المصرية واتخاذ مواقف رادعة بخصوصها، وكذلك رفضها للانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- 2- الإسراع في عقد المجلس الوزاري للجامعة العربية وذلك لإقرار التوصيات التي اتخذها وزراء خارجية الدول العربية في لجنة متابعة مبادرة السلام العربية يوم 2009/11/12. وإصدار بيان من رئاسة القمة العربية بذلك.
- 3- التأكيد على الموقف العربي بوجوب وقف النشاطات الاستيطانية بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي، وبما يشمل القدس، واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008، حول كافة قضايا مفاوضات الوضع النهائي.
- 4- تشكيل فريق عمل عربي لمتابعة مسألة استصدار قرار من مجلس الأمن لترسيم حدود دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وذلك لمتابعة القضية وتنسيقها والتحضير الجيد مع كافة المجموعات الدولية، مع ضرورة حضور رئيس القمة العربية لمجلس الأمن.
- 5- تفعيل دائرة المغتربين في م.ت.ف.، ووضع استراتيجية عمل للتواصل مع الجاليات الفلسطينية في كافة دول العالم، وذلك بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين ووزارة الخارجية، ودوائر العلاقات الخارجية في مختلف الفصائل الفلسطينية.
- 6- تفعيل اتصالات المجلس الوطني الفلسطيني مع كافة البرلمانات العربية والدولية، وذلك عبر خطة عمل، حول القضايا السياسية (ترسيم حدود دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967) وكشف إصرار حركة "حماس" على رفض المصالحة ورفض الاحتكام لصناديق الاقتراع، إلى جانب فضح مواقفها حول الدولة ذات الحدود المؤقتة.
- 7- رفض كافة أشكال الضغوط أو محاولات فتح قنوات خلفية للمفاوضات، وذلك بهدف كسر الموقف الفلسطيني. لأن العودة إلى المفاوضات وفقاً لشروط تننايا هو ستعني إنهاء فكرة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967. وفتح المجال فقط للدولة ذات الحدود المؤقتة.
- 8- نقترح أن يرافق كافة هذه التوصيات خطة عمل إعلامية موحدة لكافة فصائل م.ت.ف.، وذلك لتوحيد الخطاب الفلسطيني على كافة المستويات، واستنهاض طاقات وإمكانيات شعبنا، لحشد التأييد لقضيتنا العادلة من مختلف جوانبها.
- 9- التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني، أي كان مكان تواجده. وأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد وأن برنامجها السياسي هو البرنامج الوطني الذي لا تنازل عنه.

(.....)

